سلوى بن جديد

منطقة شمال أفريقيا في السياسة الأمريكية لإدارة ترامب : حدود التوافق والاختلاف مع روسيا

تعرض هذه الورقة لما هي عليه السياسة الخارجية لإدارة ترامب تجاه المسائل المطروحة بمنطقة شمال إفريقيا والمصالح الأمريكية المرتبطة بها، وذلك من حيث أولا الاستمرار أو التحول عما كانت عليه قبل ذلك وخاصة خلال إدارة باراك أوباما، وثانيا بالمقارنة مع ما هي عليه السياسة الخارجية لروسيا تجاه هذه المسائل والمصالح نفسها، ليمكننا معرفة أولا حدود التقارب والتباعد مع السياسة الخارجية لروسيا، وثانيا حدود التحول أو التغير الحاصل في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الإتحادية، التحول، شمال أفريقيا، إدارة ترامب، المصالح الأمريكية.

Ben Jdid Seloua

North Africa in American Foreign Policy under Trump Administration: Convergence and Disvergence Lines with Russia

This paper expose the main features of Trump administration Foreign Policy towards north african issues and related American interests. First to see what changes have occurred compared to previous periode especially with Barak Obama administration. Second, to compare with Russian Policy towards the same issues and the same American Interests, in order to determine two factors : the first concerns elements of both and existing between foreign policies of both countries. The second concerns the possible change that may have occurred in american foreign Policy.

<u>Keywords:</u> Political Power, Political Legitimacy, Stability.

منطقة شمال أفريقيا في السياسة الخارجية لإدارة ترامب حدود التوافق والاختلاف مع روسيا

North Africa in American Foreign Policy under Trump Administration: Convergence and Disvergence Lines with Russia

سلوى بن جديد (*)

أستاذة محاضرة "أ"، قسم العلوم السياسية ، جامعة باجي مختار، عنابة - الجزائر

◇◇

مقدمة :

ظلت العوامل الحاسمة المقررة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طيلة مرحلة ما بعد الحرب الباردة حبيسة البيئتين الداخلية والسيكولوجية للقرارات الرئيسية الصانعة لهذه السياسة، بالأساس، على حساب البيئتين الخارجية والحركية لهذه القرارات.[1] غير أن تطورات أحداث العالم وتراكماتها خلال السنتين الأخيرتين رجح كفة تقرير السياسة الخارجية الأمريكية في مسائل كثيرة لصالح البيئتين الخارجية والحركية. فلم تعد أمريكا هي من تصنع الحدث والعالم يرد بأفعال عليها، بل قوى أخرى تصنع أحداث وهي ترد بأقوال وأفعال تنم عن عدم قدرة على التكيّف مع المستجدات.

(*) البريد الإلكتروني: « Sa2loua@Yahoo.fr »

(1) حول نموذج سنايدر في صنع القرار في السياسة الخارجية، أنظر:

إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط4، 1985)، ص.ص371 - 388.

وفي ضوء هذه التطورات، تطرح السياسة الخارجية لإدارة ترامب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مشكلة وقوعها المحتمل بين ضغطين كبيرين. الأول قديم، مصدره جماعات ولوبيات الحركة الصهيونية، التي إذا كانت تشكل مكونا أساسيا من مكونات الأمة الأمريكية، فإنه كان لها دوما مشروعها الخاص الذي تستقل به عن كل الأمة، والذي تضغط من أجله على السياسة الشرق أوسطية والشمال إفريقية للولايات المتحدة الأمريكية. أما الثاني جديد ويرتبط بصعود قوى على الساحة الدولية والعربية خاصة، كفاعل مُقرّر لديناميكية مسارات وأحداث كثيرة.

وتأسيساً على ذلك نطرح التساؤل البحثي المركزي التالي : إلى أي مدى يمكن لإدارة ترامب أن تحدث تغييراً نوعياً في سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما يُعزّز مصالحها الاستراتيجية؟

الإطار المنهجي والنظري:

١. اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية لريتشارد سنايدر: إن السياسة الخارجية لأي دولة هي بالأساس عملية صنع القرارات، وهي مخرجات عملية معقدة للنظام السياسي؛ حيث يُفيدنا هذا النموذج التوصل إلى نتائج تفيد موضوع البحث[1] ، ومن بين الفوائد نذكر ما يلي:

- مدى الحاجة في البيئتين الداخلية والسيكولوجية للقرار، إلى السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة، بمعنى على أي مدخلات ترّد هذه السياسة في البيئتين المذكورتين، وما مدى استيعابها كيفا وكما لهذه المدخلات، هل تفيض عنها أم تنقص أم تستبقها تماما.

---

(1) وأنظر أيضاً:

Bertrand Badie, Richard Dubreuil, «Analyse systémique d'une crise : l'exemple du Front populaire», *Revue française de science politique*, Vol 24, (1974) : 80 -112.

› مدى تقدير إدارة ترامب لردود الفعل المحتملة في البيئتين الخارجية والحركية[1] للقرار، ومن ذلك مدى قدرة السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة على حلحلة الأوضاع المتأزمة وتسوية النزاعات في البيئة الحركية.

2. المقاربة البنائية : على اعتبار أن الرئيس ترامب قطع عهداً على نفسه خلال الحملة الانتخابية للرئاسيات بأن تكون إدارته مختلفة تماماً عن الإدارات الأمريكية السابقة بغض النظر عن انتمائها الحزبي، وهو ما يُشير إلى رغبته في إحداث القطيعة مع سياسات من سبقوه.

إذن، ترمي هذه الدراسة إلى التوصل عما إذا كانت إدارة ترامب بإمكانها التصرف كفاعل (***acteur***) في مسار تغيير (***processus de changement***) كما أرادته. أم أنها ستتصرف كعون (***agent***) في نطاق نسق قائم يؤثر فيها ويضغط عليها بقدر أكبر مما تضغط به هي عليه.[2]

وسنحاول التطرق إلى موضوع السياسة الأمريكية تجاه شمال أفريقيا من خلال العناصر التالية:

أولاً: المسائل والمصالح بمنطقة شمال إفريقيا من منظور أمريكي.

ثانياً: مدى حاجة الولايات المتحدة إلى سياستها العربية الراهنة.

ثالثاً: مدى تقدير إدارة ترامب لردود الفعل المحتملة في البيئتين الخارجية والحركية.

رابعاً: السياسة العربية لإدارة ترامب ومدى تقاربها من سياسة روسيا.

خامساً: حدود تصرف إدارة ترامب في السياسة الخارجية كفاعل مؤسس لنسق جديد.

---

[1] تتمثل البيئة الحركية ضمن نموذج سنايدر في البيئة التي تستهدفها السياسة الخارجية بقراراتها فتكون موضوع لها. وفي هذه الدراسة تتحدد هذه البيئة في: المنطقة العربية بصفة عامة ومنطقة شمال إفريقيا على وجه الدقة.

[2] لمزيد من المعلومات حول النظرية البنائية. أنظر:

AlexMacleod, « Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique », *Cultures & Conflits*, n°54, (2004), « http://conflits.revues.org/1526 ».

أولا: المسائل والمصالح بمنطقة شمال إفريقيا من منظور أمريكي.

تتمثل أهم القضايا المطروحة بمنطقة شمال إفريقيا من منظور الولايات المتحدة الأمريكية في النقاط التالية:

- قضية الهجرة غير الشرعية واللجوء نحو أوروبا.
- قضية تدهور ظروف إنتاج وتسويق البترول والغاز بشمال إفريقيا.
- الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا.
- مسألة تعثر مسارات التحول الديمقراطي واقامة دولة القانون في المنطقة.
- التنافس الأجنبي على التعاون والشراكة والاستثمار بالمنطقة.
- قضية رفض الاعتراف بدولة اسرائيل.

واللاّفت للنظر أن هذه القضايا هي ذاتها القضايا التي كانت في صلب اهتمامات إدارة الرئيس أوباما، لأن ترامب لم يُحدّد في حملته الانتخابية للرئاسيات قضايا جديدة؛ بل أعرب عن مواقف جديدة تجاه المسائل المطروحة. وتحدث عن آليات جديدة للتعامل معها. ما يعني أن المصالح الأمريكية التي تتطلع إدارته إلى تحقيقها لن تتغيّر عما كانت عليه في عهد الحكومات السابقة. وكل ما سيتغيّر هو الآليات المستعملة لبلوغ تلك الأهداف، ما يعني تراجع بعض المصالح على سلم الأولويات في إدراك الإدارة الأمريكية. ويمكن أن نضرب مثلاً على ذلك مصلحة الولايات المتحدة في إنشاء أنظمة فيدراليات في بعض الدول العربية دون الحاجة إلى إسقاط الأنظمة أوتوظيف الحركات الراديكالية المتطرفة.[1]

فمن المتوقع أن يبقى الاختلاف بين الإدارتين متمثل بالأساس في الآليات والأدوات التي تعلن عنها كل إدارة لمعالجة هذه المسائل ومن ثم تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وكذا

---

[1] أنظر: دلال محمود السيد "قيود التغيير: جدل كلينتون- ترامب الانتخابي ومستقبل الانخراط الأمريكي عالميا"، السياسة الدولية، (2016): 26.

من حيث أولوية المصالح الأمريكية المرتبطة بهذه المسائل من منظور كل إدارة. أما بالنسبة لقضية الصحراء الغربية فينظر إليها على أنها نسق نزاعي مستقل لا يرتبط و لا يتفاعل مع المسائل المذكورة، حيث لها سياقها التاريخي الخاص، ولذلك لن يتم التركيز عليها بها في هذه الدراسة.

وهكذا، لا يُستبعد أن تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها في منطقة شمال إفريقيا مثلما كان عليه الوضع في عهد إدارة أوباما، لكن مع تغيير في آليات وأدوات التنفيذ وإعادة ترتيب الأولويات.

وعموماً يمكن حصر المصالح الأمريكية في منطقة شمال أفريقيا في ما يلي:

- إذا وظف الإرهاب كغطاء للتدخل في شؤون الدول وإعادة الترتيبات واستحداث التوازنات المرغوب فيها، فإنه بخروج التنظيمات الإرهابية من تحت السيطرة الأمريكية، يُصبح من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية دعم الحرب على التنظيمات الإرهابية المتمركزة (ليبيا وسوريا والعراق)، قصد الحد من تعاظم قوتها وتمددها إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

- إذا كان هناك في الولايات المتحدة الأمريكية من ينظر إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية في بادئ الأمر، باعتبارها وسيلة لإنقاذ أوروبا من شيخوخة مجتمعاتها، وذلك بمعالجة الاختلالات الديموغرافية، والحفاظ على القدرة الإنتاجية والقدرة الشرائية فيها على المدى البعيد.(1) بيد أن تنامي معدلات الهجرة ترتب عليه مشكلات كبيرة بالنسبة لدول جنوب أوربا، ومن ثم بات من مصلحة الولايات المتحدة،الاستفادة من هجرة قانونية مُبرمجة ومُنظمة نحو أوروبا وتكريس "الحق في التنمية والأمن" في البلدان مصدر الهجرة. ولذلك يتوقع أن تدعم إدارة ترامب الجهود الرامية للحد من الهجرة غير الشرعية منعاً لتسلّل العناصر الإرهابية، وتشجيع الهجرة المُنظمة نحو أوروبا.

- كما تكمن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في استمرار تدفق النفط والغاز باتجاه أوروبا. لكن يُتوقع أن تعجز إدارة ترامب على الاستمرار في ذلك، على اعتبار أن روسيا تغطي بنسبة معتبرة

(1) Thierry Meyssan, « La cécité de l'Union européenne face à la stratégie militaire des États-Unis », *Réseau Voltaire*, 2015, « http://www.voltairenet.org/article187402.html ».

حاجة أوروبا من الطاقة، وهو ما يُحتم على الإدارة الأمريكية الحالية التعامل مع موسكو باعتبارها شريكاً دولياً وليس خصماً.

› من مصلحة الولايات المتحدة في منطقة شمال إفريقيا، أيضاً، السعي للتوصل لحل للازمة الليبية والانتقال من وضع "الدولة الفاشلة" إلى "الدولة الحديثة"، وهو ما سيسمح للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، بتوجيه الأحداث بغية التوصل إلى نوع من التسوية يخدم مصالح هذه الدول.

› من مصلحة الولايات المتحدة كذلك المساعدة على إرساء أنظمة ديمقراطية شكليا لا فعليا، تحافظ من خلالها الولايات المتحدة على مصالحها، وتضمن تجديد ولاءات المجتمعات السياسية والمدنية الجديدة. وتفرض داخل هذه المجتمعات، أشكالا من التنميط والمطابقة مع قيم ونظم وأنماط الغرب، تساعد المستثمرين الأجانب من جهة، وتكرس الاستلاب الحضاري تحت مصطلح "التثاقف".

› من مصلحة الولايات المتحدة الابقاء على منطقة شمال أفريقيا مجالا حيويا لأوروبا، والحيلولة دون مزيد من التوسع للاستثمارات الصينية بالمنطقة، وذلك بتبني سياسات حمائية.

› من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية تشجيع الدول العربية على تطبيع علاقاتها مع دولة اسرائيل، خصوصاً مع إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وعدم تأييده لمشروع التسوية بالدولتين، الذي تتمسك به السلطة الفلسطينية.

ثانياً: مدى حاجة الولايات المتحدة إلى سياستها العربية الراهنة.

إن تحديد حجم هذه الحاجة في نطاق البيئة الداخلية للقرار وكذا الطرف الذي هو معني بها، يُتيح لنا قراءة رصينة للسياسة الخارجية الأمريكية ومحاولة التنبؤ بإمكانية نجاحها في تحقيق أهدافها. لأن وجود حاجة جماهيرية لسياسة خارجية معينة يعني أنها سياسة تتمتع بسند جماهيري قوي ونتوفر من ثم على أهم عوامل النجاح. و يمكن أن نضرب مثلاً على هذه الفكرة بالسياسة الخارجية الأمريكية لإدارة أوباما في المنطقة العربية فإنها أوجدت خلال الحملة الانتخابية قناعة لدى المواطن

الأمريكي بأنها السبب وراء انتقال التهديدات الإرهابية إلى الداخل الأمريكي، وهي القناعة نفسها لدى المواطن الفرنسي ولدى بعض الأحزاب الفرنسية منها حزب الجبهة الوطنية.

وتلقى مثل هذه القناعة لدى المواطن الأمريكي صدى، فلقد سئم هذا المواطن انخراط بلاده في حروب خارج حدودها. وأصبح أكثر رفضاً لهذه السياسة خصوصاً في ظل الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، وانعكاساتها على الوضع الاجتماعي والاقتصادي وما تفرضه عليه من أعباء اجتماعية واقتصادية تتعلق بالتشغيل ومستوى المعيشة والرعاية الصحية والسكن وتسديد الضرائب التي تثقل كاهله. أما بالنسبة للرئيس ترامب فقد أشار خلال حملته الانتخابية أنه في حالة وصوله إلى الحكم سيتخلى عن سياسة إسقاط الأنظمة في المنطقة العربية، وعن توظيف التنظيمات الإرهابية لتحقيق تلك الغاية، وهو يعلم جيداً أن هذه مثل هذه السياسات باتت تؤرق المواطن الأمريكي.

وانطلاقا من قراءة في طاقم إدارة ترامب للسياسة الخارجية الذي تم تشكيله قبل استقالة بعض عناصره والمبين في الجدول رقم (01)، يمكن أن نتوقّع تعرّض المنطقة العربية لضغوطات ناجمة عن لتناقضات هذه الإدارة. كما يمكن أن نتوقع، أيضاً، أن الإدارة الجديدة ستكون أكثر قدرة على حل بعض الأزمات في المنطقة العربية.

يتضح من خلال هذا الجدول أن بعض القضايا المطروحة في المنطقة العربية يمكن أن تجد طريقها إلى الحل بفضل السياسة العربية المرتقبة للرئيس ترامب وإدارته، في حين لا يُستبعد أن تظل قضايا أخرى وفي مقدمتها القضية الفلسطينية تراوح مكانها، التي تعتبر أم القضايا والمسائل المطروحة في المنطقة.

جدول رقم (01):

طاقم إدارة ترامب لصناعة السياسة الخارجية في تشكيلته الأولى

مؤسسات صناعة السياسة الخارجية	مسؤول المؤسسة	مؤشرات ذات علاقة بالسياسة العربية المحتملة لإدارة ترامب
رئاسة الدولة	دونالد ترامب (*Donald Trump*)	‹ أبان عن رغبة في التعاون مع الرئيس فلاديمير بوتين. ‹ انتقد الإطاحة بالرؤساء والأنظمة في المنطقة العربية. ‹ أبدى استعداداً للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. ‹ يؤيد استخدام القوة العسكرية ضد التّنظيمات الإرهابية.
كتابة الدولة للسياسة الخارجية	راكس تيليرسون (*Rex Tillerson*)	رئيس مدير عام شركة بترولية (إكسون موبيل). وقّع 11 عقد شراكة مع شركة بترولية روسية (روسنفت). قلدّه الرئيس الروسي بوتين في سنة 2013 "وسام الصّداقة".
كتابة الدولة للدفاع (البانتاغون)	جيمس ماتيس (*James Mattis*)	عميد متقاعد، اشتهر بخبرته العسكرية بفنون الحرب في العراق وأفغانستان، وبحذره من إيران.
مجلس الأمن القومي	مكايل فلاين (*Flynn Michael*)	أقيل من منصب مدير وكالة استخبارات الدفاع (DIA) عام 2014 بسبب مطالبته وقف دعم المرتزقة الإسلامويين.
وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)	مايك بومبيو (*Mike Pompeo*)	عضو اللجنة البرلمانية المحقّق في الهجوم على قنصلية الو.م.أ في بنغازي (سبتمبر 2012). معارض للإتفاق المبرم مع إيران في جويلية 2015 حول البرنامج النووي الإيراني.
كتابة الدولة للأمن القومي	جون كيلي (*John Kelly*)	عميد متقاعد، كافح ضد الهجرة غير الشرعية القادمة من أمريكا اللاتينية في إطار وظيفته السابقة.
نائب الرئيس	مايك بانس (*Mike Pence*)	يعرف بأنه محافظ وسياسي محترف، ومساند لإسرائيل دون تحفظ.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- دلال محمود السيد، مرجع سابق، ص.26.

- Youness Rhounna, «Voici la composition du gouvernement du pire de Donald Trump», 14/12/2016, «https://www.marianne.net/politique/voici-la-composi tion-du-gouvernement-du-pire-de-donald-trump ».

- Reuters, « À quoi ressemblera l'administration Trump? », 01/12/2016, *Radio-Canada*, «http://ici.radio-canada.ca/nouvelle/1003237/administration-trump-postes-gouvernement-executif-maison-blanche-role-secretariat».

ثالثا: مدى تقدير إدارة ترامب لردود الفعل المحتملة في البيئتين الخارجية والحركية.

قبل محاولة رصد ما يمكن أن يكون في البيئة الحركية من ردود فعل محتملة لمختلف الأطراف التي تتفاعل فيها، نُعرّج على البيئة الخارجية للقرارات الأمريكية المحتملة لإدارة ترامب، لمحاولة التنبؤ بما ستكون في هذه البيئة من ديناميكية وردود أفعال لها علاقة بالسياسة الأمريكية المحتملة.

وفي هذا الإطار، يتوقع أن يتأتى التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية في ظل إدارة الرئيس ترامب من أربع قوى من خارج المنطقة هي روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا، والى جانب قوى إقليمية هي تركيا وإيران وإسرائيل.

وإذا أبدى الرئيس ترامب عن رغبة في التعاون مع الرئيس الروسي في مسألة التنظيمات الإرهابية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو إلى أي مدى يمكن أن ينسق معه في هذه المسألة وفيما يرتبط معها من مسائل؟ خصوصاً بعد أن باتت روسيا فاعلاً رئيسياً في الأزمة السورية، حيث استطاعت تحرير حلب من الجماعات الإرهابية وتحقيق أهداف إستراتيجيتها في الميدان: "سوريا المفيدة".

وهكذا ستجد السياسة الخارجية الأمريكية المرتقبة في المنطقة العربية، والمتوسطية منها خاصة، نفسها تتقرر بعوامل هامة حبيسة البيئة الخارجية لقرارات هذه السياسة أكثر من عوامل البيئة الداخلية كما كان الحال مع إدارة أوباما. أي قبل أن تفرض روسيا نفسها في الأزمة الأوكرانية من خلال اتفاق منسك الأول ثم الثاني. ويأتي على رأس هذه العوامل الخارجية المقررة للسياسة العربية للولايات المتحدة الأمريكية، قدرة روسيا على فرض نفسها كلاعب ذكي في المنطقة العربية وفي الملف السوري تحديداً، ما يعني تحولها إلى فاعل قوي وقوة مقررة (***Force décisive***).

أما الصين، فإذا كان تغلغلها في شمال أفريقيا لا يثير قلق ومخاوف الإدارة الأمريكية بالرغم من أنها استطاعت أن تزيح فرنسا من قائمة المستثمرين الاجانب في الجزائر منذ 1962 ، بيد أن

القلق الأمريكي الحقيقي هو ازاء منطقة الشرق الأقصى، حيث تتواجد نسبة 60 % من سكان العالم، ما يعني سوق ضخمة بالنسبة للمنتجات والاستثمارات الأمريكية.[1]

أما فيما يخص التأثير الآخر الوارد من خارج المنطقة الشرق أوسطية في السياسة العربية لإدارة الرئيس ترامب، فهو تأثير يحسب ضمن تنسيق السياسات الخارجية لدول حليفة للولايات المتحدة الأمريكية كفرنسا وبريطانيا.

فمن شأن هذا الحدث، أن يشكل سندا قويا لإدارة الرئيس ترامب في مسعى التقارب مع روسيا في قضايا هامة في المنطقة العربية، كالحرب على الارهاب في الشرق الأوسط وفي سورية تحديداً.

أما بالنسبة لبريطانيا التي قرّرت مغادرة الاتحاد الاوروبي، نلاحظ قلة اهتمام بريطاني مثلا بالوضع الأمني في ليبيا او الملف الكردي. ما يعني أن تأثيرها في السياسة الأمريكية في هذه الملفات التي تمسك فيها بخيوط اللعبة، سيضعف، وهذا سيكون عاملا إيجابيا وفي صالح قوى أخرى مثل روسيا لإيجاد صيغ معينة لتسوية الخلافات والنزاعات في المنطقة العربية.

من جهة ثانية، تتباين مشاريع القوى الاقليمية (تركيا، ايران، اسرائيل) في المنطقة العربية، حيث تتبنى كل واحدة منها مواقف محددة من السياسة العربية للادارة الأمريكية الحالية. فإسرائيل مستمرة في تعنتها فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني، في حين ترفض تركيا أي ضغوط بشان الملف الكردي. أما إيران فالظروف مواتية لها في المنطقة العربية لتعمل على إيجاد حماية لبرنامجها النووي من أي محاولة للتراجع عن الاتفاق النووي المبرم مع الغرب.

أما في البيئة الحركية المحددة بالديناميكية العربية، فيتوقع أن تجد السياسة الخارجية لإدارة ترامب نفسها أمام حقائق معينة ترتبط بمواقف وسياسات الدول العربية المحورية: مصر والجزائر

---

[1] دلال محمود السيد، مرجع سابق، ص.ص.25-27؛

Valentin Vasilescu, «Quelle sera la future politique militaire de l'administration Trump en Extrême-Orient?», *Réseau Voltaire*, 25/11/2016, «http://www.voltairenet.org/ article194241.html».

والعربية السعودية. وبنشاط التنظيمات الجهادية. ومن المتوقع أن تسمح المستجدات في المنطقة العربية، بإيجاد هامش من التحرك الإيجابي للحكومات العربية وتحديداً حكومة مصر، باتجاه الإصلاح في النظام الإقليمي العربي من جهة ثانية.

وسيكون من الممكن والمعقول بمعايير صناعة القرارات والسياسات، أن يظل اصلاح النظام الاقليمي العربي على عاتق الدول الوطنية باعتبارها فاعلاً أساسياً فيه. لكن يجب أن تفعّل في نطاق هذه الدول آليات الديمقراطية ويتم ترسيخ دولة القانون، ما يعني احترام التنوع الثقافي بكل أبعاده. كما سيكون من مصلحة النظام الإقليمي العربي الجديد أن يفعّل آليات الديمقراطية والإدارة الجماعية على مستوى مؤسسات صناعة القرارات والسياسات فيه. ومن المحتمل أن يوفر الإصلاح في النظام الإقليمي العربي فرصة لعودة سوريا إليه.

رابعاً: السياسة العربية لإدارة ترامب ومدى تقاربها من سياسة روسيا.

مما لا شك فيه أن تقارب سياسات القوى الدولية في المنطقة العربية (الولايات المتحدة وروسيا) سيؤدي لا محالة إلى إضعاف التنظيمات الجهادية بمنطقة شمال إفريقيا. كما يتوقع أن تكون السياسة الخارجية لإدارة ترامب تجاه الأزمة في ليبيا، استمرارا منطقياً وانعكاسا لهذه السياسة تجاه الأزمة في سوريا. وفي هذا السياق يتوقع فالنتين فاسيليسكو (***Valentin Vasilescu***) وهو خبير عسكري، تغيرا جذريا في الموقف الأمريكي في ظل إدارة ترامب من نظام بشار الأسد.[1]

ومن المحتمل أن تعمد السياسة الأمريكية للرئيس ترامب في هذا المجال، إلى دعم حكومة تونس في مواجهة الإرهاب وتعزيز العلاقات التقليدية مع المغرب، والتعاون المثمر مع الجزائر، ومحاولة تحسين العلاقة مع مصر التي تعكرت في ظل إدارة أوباما عقب الانقلاب العسكري على الرئيس محمد مرسي.

(1) *Loc.cit.,*

وهذه السياسة الخارجية المحتملة لإدارة ترامب في منطقة شمال إفريقيا، تعني احتمال التراجع فيها عن توظيف مقاربات "السلام الديمقرطي" و"الفوضى الخلاقة"، وكذا التراجع نسبيا عن مقاربة "دولة القانون" ومفاهيم "الأمن الإنساني" لصالح مفاهيم "الأمن القومي" للدول. وهو ما سيُمكن من التصدي للإرهاب والهجرة غير الشرعية. ويحتمل أن تقتصر سياسة إدارة ترامب تجاه الأنظمة العربية على توظيف آليات ومفاهيم القوة الناعمة.

ومن جهة أخرى، فأن محاولة تحديد مجالات وحدود تقارب سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع السياسة الخارجية لروسيا، تستدعي الإلمام بسياسة وإستراتيجية الدولتين في مناطق أخرى من العالم بشأن قضايا أخرى.

وفي هذا السياق، هناك من يرى أن فرص التعاون بين إدارة ترامب وروسيا ستكون كبيرة في الشرق الأوسط بالمقارنة بما ستكون عليه مع أوروبا. وفي أوروبا يُتوقع أن لا تُقدم إدارة الرئيس ترامب على اتخاذ اية ترتيبات تجعل من البحر الأسود بحيرة غير روسية. كما يُتوقع إمكانية مناقشة مسألة رفع الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ المنصب في بولونيا ورومانيا، بشرط أن تقدم روسيا مقابلا يحفظ للولايات المتحدة الأمريكية المناطق التي تتواجد بها مصالحها الكبرى خارج أوروبا كالشرق الأقصى.[1]

ويُتوقع أيضاً أن يكون هناك تقارب بين السياسة الخارجية لإدارة ترامب والسياسة الخارجية لروسيا في مجال محاربة التنظيمات الإرهابية والمرتزقة الإسلاميين في سوريا والعراق ومنطقة شمال إفريقيا، كما هو مبين في الجدول الموالي.

---

(1) *Ibid.,*

جدول رقم (02): المسائل المطروحة في شمال إفريقيا وحدود التقارب الأمريكي الروسي بشأنها.

القضايا المطروحة	المصالح الأمريكية المرتبطة بها	فرص التّقارب الأمريكي - الروسي
خروج التنظيمات الإرهابية من تحت السيطرة الأمريكية	دعم محاربة التنظيمات الإرهابية المتمركزة خاصة في ليبيا وسوريا والعراق، للحد من الفوضى الهدامة التي تنشرها وإرهابها الممتد إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية	معتبرة جدا
الهجرة غير الشرعية واللّجوء نحو أوروبا	الحد من الهجرة غير الشرعية وتشجيع الهجرة المنظمة وتكريس "الحق في التنمية والأمن" في البلدان مصدر الهجرة	معتبرة
تدهور ظروف إنتاج وتسويق البترول والغاز	استمرار تأمين حاجة أوروبا من البترول والغاز بتأمين عمليات إنتاج وتسويق هذه المواد	معتبرة جدا
الأزمة اللّيبية	العمل على الخروج من وضع "الدولة الفاشلة" إلى وضع "الدولة المفيدة".	متوسطة
تعثّر مسارات التحوّل الديمقراطي ومسارات إرساء "دولة القانون"	المساعدة على إرساء أنظمة ديمقراطية شكليا، من خلالها يتم تجديد الولاءات والحفاظ على المصالح الأمريكية	ضعيفة
التنافس على التعاون والشراكة الاقتصادية والاستثمار بالمنطقة	الحفاظ على فرص أوروبا وأمريكا من الشراكة والاستثمار بالمنطقة، بمنافسة الصين وروسيا	متوسطة
التطبيع مع إسرائيل	تحويل الرفض إلى تطبيع	ضعيفة جدا

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الفرص المعتبرة جدا والمعتبرة، عن نجاحات لدبلوماسية البلدين روسيا والولايات المتحدة، تخص مجالات تلاقي فيما يتميز بطابع تقني، في حين تقل الفرص كلما تعاظم البعد الأيديولوجي والحضاري في المسائل المطروحة والمصالح الأمريكية المرتبطة بها.

خامساً: حدود تصرّف إدارة ترامب في السّياسة الخارجية كفاعل مؤسس لنسق جديد.

يبدو أن سياسة إدارة ترامب تجاه منطقة شمال إفريقيا سترتسم عند الحدود التي تسمح بها التفاعلات المشار إليها سابقاً. وهي حدود لن تترك للإدارة الأمريكية فرصة لأن تحدث تغييرا في سياستها العربية. لكن يجب الاعتراف بأنها ستحدث تحولاً نوعياً مقارنة عما كانت عليه في ظل إدارتي أوباما وجورج بوش الإبن.

ويعدّ وصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم في الدولة الأمريكية من التحولات الاستراتيجية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث سعى الحزب الجمهوري بعد تردد كبير إلى تبني دونالد ترامب المرشح الحر للانتخابات الرئاسية، ولم يتم الحسم في الموقف إلا عندما رأى مسؤولو الحزب أن ترامب سيصل إلى البيت الأبيض بهم أو دونهم. ومن ثم قرروا منحه غطاء الحزب. بالإضافة إلى حالة الرّكود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2014، حيث فقد صفة الاقتصاد الأكثر نموا في العالم، وهي الصفة التي لازمته لعقود طويلة.

الاستنـــاجـات:

نستنتج مما سبق أن روسيا بصدد التأسيس لمقاربة بنائية لتوظيفها في سياستها الخارجية قصد التوصل إلى بناء نظام دولي جديد تكون فيه "فاعل متحرر"، والولايات المتحدة الأمريكية "عون"؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت المبادرة البناءة وظلت حبيسة أنساق تتهاوى. وقد خلفّت كل مبادراتها في السابق الفوضى والدمار في المنطقة العربية. وفي ظل النظام الدولي الجديد الآخذ بالتبلور، ستتاح للدول العربية القيام بإصلاحات في نظامها الإقليمي بما يتلائم مع النظام الدولي الناشئ. فقد كشفت التحولات السياسية في المنطقة العربية أن النظام الإقليمي العربي قد بلغ أعلى درجات التفكك. ولن يُكتب لمبادرات الإصلاح هذه النجاح إلا إذا نهضت مصر بالدور الرئيسي فيها بالنظر إلى وزنها وثقلها في هذا النظام.

◆◇◆◇◆◇◆◇◆◇◆